الإفصاح عن معيار تغطية السيولة – 31 ديسمبر 2017

مقدمة:

تم وضع الإفصاح عن معيار تغطية السيولة عملاً بتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب/2014/345) الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2014 في إطار استكمال تطبيق حزمة إصلاحات بازل (3).

ويهدف تطبيق هذا المعيار إلى تعزيز قدرة البنوك على مواجهة مخاطر السيولة على المدى القصير، وضمان توافر مخزون كافي من الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA) لدى البنوك لتلبية احتياجات السيولة التي قد تطرأ وفق سيناريو ضغط مؤثر لمدة 30 يوماً.

تعريف:

معيار تغطية السيولة هو نسبة مئوية من قيمة الأصول السائلة عالية الجودة إلى صافي التدفقات النقدية الخارجة للأيام الـ30 التالية.

وتقسم الأصول السائلة عالية الجودة إلى فئتين: "المستوى الأول" و"المستوى الثاني" حيث يطبق على أصول المستوى الثاني حد أقصى قدره 40% من إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة. ويتم احتساب الحدود القصوى المطبقة على أصول المستوى الثاني بعد تطبيق الاستقطاعات المفروضة من قبل بنك الكويت المركزي وتطبيق حد أقصى 15% على أصول المستوى الثاني/الفئة (ب) من إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة. ويكون إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة هو الفرق بين إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة والتدفقات النقدية الداخلة المتوقعة بعد الأخذ بمعاملات التدفق النقدي الخارج (Run-Off Factors) المحددة من قبل بنك الكويت المركزي (القيمة الأدنى بين إجمالي التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة و75% من إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة).

نطاق التقارير المقدمة إلى الهيئات الرقابية:

وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي الصادر في 2 فبراير 2016، يتعين على البنوك المحافظة على النسب التالية كحد أدنى:

العام	بداية شهر مارس 2016	بداية عام 2017	بداية عام 2018	بداية عام 2019
الحد الأدنى	%70	%80	%90	%100

ويتعين على البنوك الالتزام بالنسب المقررة كحد أدنى بشكل يومي ومستمر.

ويتعين تقديم تقرير معيار تغطية السيولة على مستوى البنك وكذلك بشكل منفرد لعملة الدينار الكويتي ولأية عملة مؤثرة أخرى (الدولار الأمريكي) لآخر يوم في الشهر، بالإضافة إلى تقرير مجمع يبين نسبة معيار تغطية السيولة لجميع أيام العمل في الشهر.

سياسة السيولة:

تخضع عملية إدارة السيولة في البنك لسياسة السيولة الداخلية التي وضعها البنك وتمت مراجعتها واعتمادها من قبل مجلس الإدارة. وتعتبر سياسة السيولة أساس التخطيط السليم للأعمال المصرفية والإدارة المالية وتشمل إدارة مراكز السيولة لدى البنك وذلك لتوفير موارد كافية لتلبية أية متطلبات تمويلية متوقعة. وتبين هذه السياسة المهام والمسؤوليات على مستوى البنك بالنسبة لإدارة مخاطر السيولة وتقدم لمحة عامة ومفصلة عن العمليات والإجراءات التي تشمل اختبارات الضغط التي تتم بموجب سيناريوهات مختلفة لقياس ومراقبة مخاطر السيولة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي وكذلك السياسات الداخلية للبنك.

كما تغطي سياسة السيولة أيضاً خطط التمويل الطارئة للتعامل مع أية أزمات في السيولة. وعليه، فهي تحدد مؤشرات الإنذار المبكر، وكذلك المهام والمسؤوليات في البنك في حال التعرض لأية أزمة في السيولة بالإضافة إلى الإجراءات التي يتعين اتخاذها من قبل جميع إدارات العمل للتمكن من مواجهة هذه الأزمة.

استراتيجية التمويل:

يحتفظ البنك بقاعدة تمويل متنوعة ومستقرة. وتهدف استراتيجية البنك إلى توسيع الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد والشركات على السواء وكذلك توسيع قاعدة الأعمال المصرفية الدولية. وتعمل كل من إدارة الخزينة/ مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد/ مجموعة الخدمات المصرفية للشركات، ومجموعة الأعمال الدولية المصرفية في تنسيق وثيق بينها لتحقيق أهداف البنك الاستراتيجية في التمويل.

وتتعاون إدارات العمل لدى البنك معاً لتعزيز عملية إدارة السيولة من خلال تعزيز الميزانية العمومية في كافة الأعمال المصرفية مع الحفاظ على المعايير المحلية والدولية لإدارة مخاطر السيولة بشكل فعال.

تحليل النتائج:

بلغ متوسط الأصول السائلة عالية الجودة لدى البنك 1,051 مليون د.ك. خلال فترة ثلاثة أشهر المنتهية في 31 ديسمبر 2017 بعد تطبيق الاستقطاعات مقابل متوسط صافي التدفقات النقدية البالغة 300 مليون د.ك. وبلغ متوسط نسبة معيار تغطية السيولة 350.80%.

وتتألف الأصول السائلة عالية الجودة لدى البنك بشكل أساسي من أصول المستوى الأول والتي تتكون من الأموال النقدية والأرصدة لدى بنك الكويت المركزي (الودائع عند الإطلاع، الودائع لأجل، سندات وأذونات الخزينة) وسندات الدين السيادي. وتتألف التدفقات النقدية الخارجة أساساً من الالتزامات غير المضمونة من غير عملاء التجزئة حيث بلغت 51.60% من إجمالي التدفقات النقدية الخارجة. وساهمت التزامات عملاء التجزئة والمشروعات الصغيرة في إجمالي التدفقات النقدية الخارجة بنسبة 21.62%، أما التدفقات النقدية الناشئة عن المشتقات فكانت عبارة عن عقود صرف أجنبي.

جدول رقم (6) : نموذج الإفصاح عن معيار تغطية السيولة خلال الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

م	البيان	القيمة قبل تطبيق معدلات التدفق (متوسط)**	القيمة بعد تطبيق معدلات التدفق (متوسط)**
	الأصول السائلة عالية الجودة:		
1	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (قبل التعديلات)	1,051,697	1,051,017
التدفقات النقدية الخارجة:			
2	**ودائع التجزئة والمشروعات الصغيرة**	**1,303,976**	**206,905**
3	الودائع المستقرة	-	-
4	الودائع الأقل استقراراً	1,303,976	206,905
5	**الودائع والأموال الأخرى غير المضمونة من غير عملاء التجزئة باستثناء ودائع عملاء المشروعات الصغيرة**	**953,421**	**493,777**
6	الودائع التشغيلية	36,349	9,087
7	الودائع غير التشغيلية (الالتزامات الأخرى غير المضمونة)	917,072	484,690
8	الالتزامات المضمونة	-	-
9	التدفقات النقدية الخارجة الأخرى، منها:	**135,899**	**130,073**
10	الناشئة عن المشتقات	128,625	128,624
11	الناشئة عن الأوراق المالية والأوراق التجارية المدعومة بأصول (بافتراض عدم التمكن من إعادة التمويل)	-	-
12	خطوط الائتمان والسيولة الملزمة	7,274	1,449
13	التزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى	-	-
14	تدفقات نقدية تعاقدية أخرى خارجة	**2,524,791**	**126,240**
15	**إجمالي التدفقات النقدية الخارجة**		**956,995**
التدفقات النقدية الداخلة:			
16	معاملات الإقراض المضمونة	-	-
17	التدفقات النقدية الداخلة الناتجة عن القروض المنتظمة	657,621	528,836
18	التدفقات النقدية الداخلة الأخرى	128,551	128,551
19	**إجمالي التدفقات النقدية الداخلة**	**786,172**	**657,387**
	معيار تغطية السيولة		القيمة بعد التعديلات
20	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (بعد التعديلات)		**1,051,017**
21	صافي التدفقات النقدية الخارجة		**299,608**
22	معيار تغطية السيولة		**350.80%**